جدلية العلاقة بين تطبيق الفدرالية والديمقراطية التوافقية في العراق

م. رغـد علـي حسـن
raghad.ali @alkadhum- col.edu.iq
كلية الامام الكاظم (عليه السلام) / قسم العلوم السياسية

كلمات مفتاحية : (الفدرالية ، الديمقراطية ، النظام السياسي ، السلطة ، الدولة)

الملخص :

على الرغم من تبني النظام الفدرالي دستورياً في العراق ، الا أنّ الأسس والقواعد التي يتطلبها نجاح هذا النظام مازالت غامضة وغير واضحة لكثير من العراقيين ، بل ويتم تجاهلها احياناً من خلال ربطها بمفاهيم صحيحة كربط الفدرالية بالتقسيم والديمقراطية التوافقية بالمحاصصة ، فالحديث عن الديمقراطية التوافقية يجعلنا أمام مبدأ التوافق وهذا الامر يجعل العملية السياسية في العراق تسير باتجاهات متعددة قد تشوه حقيقة النظام الفدرالي ولا تلبي متطلبات نجاحه ، على رغم من ان اعتماد الحل التوافقي الذي يقبل التعددية يهيئ ويوفر لبنات اساسية لبناء نظام ديمقراطي مستقر وان الديمقراطية التوافقية تكون مرحلية في تبنيها اذ بالإمكان التحول بعدها الى ديمقراطية الغالبية عند خلق الظروف الملائمة.

Dialectical Relationship between the Application of Federalism and Consensual Democracy in Iraq

Instructor Raghad Ali Hasan
E-mail : raghad.ali @alkadhum- col.edu.iq
Imam al-kadhum College (IKC)
Department of Political Sciences

Key words : (federalism, democracy , authority, political system , country)

ABSTRACT

Despite the adoption of the Federal system of constitutional in Iraq ,the bases and rules required for the success of this system are still vague and unclear for many Iraqis ,and sometimes are ignored through linking them with its correct concepts like linking federalism to divisions and democratic harmonic with quotas , and this makes the political process in Iraq moves in multi- directions that may distort the reality of the federal system and it does not meet the requirements of its success. The talk of consensual democracy makes us in front of the principle of consensus and

this makes the political process in Iraq moving in multiple directions that may distort the reality of the federal system and do not meet the requirements of its success. Although the adoption of a compromise solution that accepts pluralism provides and provides the building blocks for the establishment of a stable democracy and consensual democracy will be phased in its adoption. lt is then possible to convert to a majority democracy when suitable conditions are created .

المقدمة

بدءاً فان نجاح الفدرالية وضمان الديمقراطية بشتى انواعها يعتمد على ضرورة وجود دستور ينظم العلاقة بين السلطات الثلاثة ، ويجعل الشعب مصدر السلطة ويسمح بالتعددية والمشاركة الحقيقية في إدارة شؤونه ، فضلاً عن ضمانه للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة .

وقد شكل تبني الفدرالية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ منعطفاً تاريخياً مهماً للدولة العراقية الحديثة ما زالت أصداؤه المهمة في بدايتها وسوف تتصاعد تدريجياً مستقبلاً لتترك تأثيراتها ليس على العراق فحسب، بل وعلى منظومة النظام الإقليمي برمته، وهذه الفدرالية العراقية الوليدة حملت في طياتها كثيراً من النقاشات والصراعات حول مفردات عدة جديدة على الرأي العام العراقي، لاسيما مفردتي الفدرالية والديمقراطية التوافقية؛ لذا يأتي بحثنا هذا لتوضيح هاتين المفردتين والعلاقة بينهما ومعطيات الواقع العراقي المبررة لتبني النظام الفدرالي وما يواجهه هذا النظام من تحديات وضمانات نجاحه.

إشكالية البحث

يعالج هذا البحث مشكلة تتمثل في كونه على الرغم من تبني النظام الفدرالي دستورياً في العراق إلا أن الأسس والقواعد التي يتطلبها نجاح هذا النظام ما زالت غامضة وغير واضحة لكثير من العراقيين – نخبة وقاعدة – بل ويتم تجاهلها أحيانا من خلال ربطها بمفاهيم غير صحيحة كربط الفدرالية بالتقسيم، والديمقراطية التوافقية بالمحاصصة ؛ وهذا الأمر يجعل العملية السياسية في العراق تسير في اتجاهات متعددة قد تشوه حقيقة النظام الفدرالي ولا تلبي متطلبات نجاحه، مما تطلب من الباحثين التصدي إلى عملية ترسيخ تجربتنا الفدرالية ورفع العقبات من أمامها من خلال بحوث ودراسات موضوعية تزيل الغموض حولها وتشجع على وضع أسس صحيحة لنجاحها.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية تتضمن منطلقين :

الأول: أنّ هناك علاقة جدلية بين الفدرالية والديمقراطية التوافقية تقتضي الحرص على احترامها عند تبني النظام الفدرالي – لاسيما في الحالة العراقية.

الثاني: أن دراسة معطيات الواقع العراقي تشير إلى أن تبني الفدرالية بوصفه خياراً استراتيجياً يعد أمرا ضروريا لبناء دولة تحتوي جميع المكونات العراقية وتعيد الثقة لعلاقات هذه المكونات بعضها بالبعض الآخر وجعلها دولة مؤثرة وفريدة في محيطها الإقليمي والدولي.

أولاً : اطار نظري

١- ماهية الفدرالية

أ - مفهوم الفدرالية

إن الفدرالية هي كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية "فيدوس" التي تشير إلى معنى التآلف أو التعاقد[١]، وقد استعملت الكلمة في إطارها السياسي بشكل حديث نسبياً؛ إذ جرت عدة محاولات لتعريفها. منها على سبيل المثال تعريف (لاري دايموند) الذي يقول: إنها " تنظيم سياسي تتوزع فيه نشاطات الحكومة بين حكومة مركزية وحكومات محلية وعلى نحو يتيح لكل نمط من هذه الحكومات القيام بنشاطات تتخذ على أساسها قرارات نهائية"[٢].أما (دونالد ل. واتس) فيضيف إلى هذا التعريف بقوله: وتقوم الفدرالية "على أساس القيمة والمصداقية المفترضة في الجمع مابين الوحدة والتعددية، وعلى استيعاب الهويات المميزة والحفاظ عليها وتعزيزها ضمن اتحاد سياسي أكبر حجماً. إن جوهر الفدرالية.. هو ترسيخ الوحدة واللامركزية والمحافظة عليهما في آن واحد[٣]، ووجد (جورج اندرسون)، إن الفدرالية ".. هي شكل ديمقراطي من أشكال الحكم تقوم على أساس الدستور وسيادة القانون"[٤] كما تعني الفدرالية " وجود مستويين من مستويات الحكم في الدولة ، هما الحكم المركزي على مستوى الاتحاد للدولة ؛ والحكم المحلي على مستوى الوحدات الاساسية المكونة للدولة الفدرالية "[٥]، كما تعني " ظاهرة تحرك الجماعات الانسانية المتميزة نحو المجتمع بحركة تقدمية تقضي الى التوفيق بين اتجاهين متناقضين ، بين الحرص على ذاتها من ناحية وبين الشعور الى تنظيم جماعي يشملها "[٦]. كما تعرف بالقول "انها نظام حكم تكون السيادة فيه مشتركة بين مستويين أو أكثر من المستويات الحكومية ؛اذ تتمتع الحكومة الاتحادية المركزية بسلطة عليا في بعض الامور ، وتتمتع الحكومة المحلية في الوحدات المكونة للاتحاد بسلطة عليا في أمور أخرى "[٧].

ومهما اختلفت الآراء حول تعريف الفدرالية، فإنها تكاد تجمع على مجموعة من السمات يمكن حصرها بما يأتي:

١. إن الفدرالية تمثل صيغة من صيغ الحكم في دولة عصرية حديثة.

٢. إن نظام الحكم الفدرالي ينتمي إلى ما يسمى بالانظمة الديمقراطية؛ لذا نجد أنّ (لاري دايموند) يقول: لا يمكن لفدرالية حقيقية أن تتحقق ضمن نظام استبدادي وتسلطي، لان مفهوم اقتران الحرية بالفدرالية لا يمكن إنكاره بأي شكل من الأشكال[٨].
٣. ترتبط الفدرالية بالاتحاد ولا تعني التقسيم والانفصال[٩].
٤. إن الاتحاد في ظل الفدرالية يكون اختيارياً وليس قسرياً[١٠].
٥. يتميز المجتمع الذي تطبق فيه الفدرالية بتنوعه الاثني أو الديني أو القومي..[١١].

ب – التطور التاريخي للفيدرالية

يعدّ المفكر الالماني جوهانيس الثوسيوس (١٥٥٧-١٦٣٠) أباً للفيدرالية المعاصرة ، إذ وضع الثوسيوس أسس الفدرالية القائمة على وجود ميثاق يضمن احترام الاختلافات بين التنظيمات المختلفة داخل الدولة كالاسرة والمجتمع المحلي والمقاطعة والولاية ؛ وعلى الدولة الاّ تفرض سيطرتها المطلقة عليهم ، كما كان يدعو الى منح الاستقلالية لمدينة أمدن المانية ، ومن ثمّ فقد كان الثوسيوس هو أول من تحدث عن منح المحليات قدراً من الاستقلالية.
كما تطرق المفكر الفرنسي مونتسيكيو (١٦٨٩-١٧٥٥) الى الفدرالية من خلال تأكيده على أن الجمهورية التي يكون فيها نظام لفصل السلطات ؛ تكون بذلك أفضل شكل للدولة من أجل حماية الحرية السياسية لرعاياها من الطغيان وسوء استغلال القوة ، فضلاً عن حماية الوحدات الاصغر في الدولة من الوحدات الاكبر ، ويتم ذلك من خلال تحقيق التوازن بينهما ([١٢]).

في حين أوصى المفكر البريطاني جون ستيوارت مل(١٨٠٣-١٨٧٣) بضرورة إقامة نظام فيدرالي بين الاطراف التي لا تود العيش تحت نظام حكم الدولة المركزية ذلك من أجل منع حدوث الحروب فيما بينهم ولحمايتهم من المعتدين ، إذ يقلل النظام الفدرالي من وجود الدول الضعيفة القابلة للاعتداء عليها من دول أخرى قوية [١٣] .

كما يربط الكثير تطور الممارسة الفدرالية في التاريخ الحديث بالفدرالية في الولايات المتحدة الامريكية ؛إذ على أثر الثورة الامريكية عام ١٧٧٦ أقامت الولايات المستقلة حديثاً كونفدرالية في عام ١٧٨١ ولكن عانت هذه الاخيرة من جوانب كثيرة من النقص ، ممّا أدى الى تحولها على أثر مؤتمر فيلادلفيا في عام ١٧٨٧الى أول نظام فيدرالي حديث ، كما حولت سويسرا نظامها الكونفدرالي بعد الحرب الاهلية الى نظام فيدرالي في عام ١٨٤٨ ومن بعدها كل من كندا والمانيا ، فضلاً عن تبني بعض جمهوريات امريكا اللاتينية في أواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين أنظمة فيدرالية في محاولة لتقليد فيدرالية الولايات المتحدة الامريكية .

كما شهد النصف الثاني من القرن الماضي انتشاراً واسعاً للانظمة الفدرالية فضلاً عن أشكال أخرى من الفدرالية من أجل توحيد مجتمعات متعددة الاثنيات في مناطق المستعمرات السابقة وفي اوروبا [١٤].

ت - أهمية الفدرالية

يتزايد الاهتمام بالفدرالية في الوقت الحاضر، وذلك للأهمية التي تحضى بها نتيجة للأسباب الآتية[١٥]:

١. إنها تشكل إطارا مناسباً لنظام سياسي ديمقراطي لما توفره من مستوى إقليمي للحكم يأتي بعد المستوى الاتحادي.
٢. إنها تعالج الصراعات الناشئة في الدول التي تتميز بالتنوع والتعددية الاجتماعية – أثنية، دينية، طائفية.. – إذ ".. كل جماعة تتمسك بديانتها، ولغتها، وأفكارها، وطرائقها"[١٦]، ومجتمع بهذه الصورة هو مجتمع ".. تعيش ضمنه مختلف قطاعات المجتمع جنبا إلى جنب، ولكن بانفصال داخل الوحدة السياسية الواحدة"[١٧]، وإنكار وجود هذه الصراعات بين المكونات المختلفة من شأنه أن يرفع هذه الصراعات بينها إلى درجة تهدد وحدة المجتمع بالتشضي والتفتت، لأن "الولاءات الأولية لما كانت شديدة الصلابة فمن المستبعد أن تنجح أية محاولة لاستئصالها (بحجة الوحدة الوطنية)، لا بل إن من شأن محاولة كهذه أن تؤدي إلى نتائج عكسية وربما نشطت التماسك القطاعي الداخلي والعنف بين القطاعات بدلا من التماسك الوطني"[١٨]، ولتجاوز مثل هكذا مصير مجهول تطرح الفدرالية نفسها بوصفه خياراً ناجحاً يجسر العلاقة ويعيد الثقة بين المكونات (القطاعات).
٣. تعزيز المنافسة والابتكار على المستوى المحلي وتشجيع النشاط الإنتاجي من خلال منع أعمال النهب والسلب التي يمكن للحكومة المركزية أن تمارسها.
٤. تعزيز الأمن الوطني في الدولة التي تتعدد أطيافها الاجتماعية وتواجه ضغوطاً من القوى المتطرفة.
٥. تمثيل الجماعات الأقلية بشكل أفضل، لأن الديمقراطية التنافسية المستندة إلى حكم الأكثرية الانتخابية قد تغلق الطريق أمام هذه الجماعات بشكل دائم فلا يكون لها دور في الحكومة المركزية، في حين تعزز وجودها ودورها في ظل الحكم الفدرالي.
٦. حماية الوحدة الوطنية ومنع التقسيم، فالفدرالية قادرة على تحقيق مصالحة بين القومية والديمقراطية في الدول متعددة القوميات من خلال منح المناطق التي تتركز فيها الأقليات السلطة الذاتية لإدارة شؤونها المحلية، كتأمين حقوقها اللغوية والثقافية وممارسة شعائرها الدينية، وحمايتها من انتقادات أو تدخلات القومية التي تشكل الغالبية.

ث - خصائص نظام الحكم الفدرالي

تتصف أنظمة الحكم الفدرالية بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الأنظمة السياسية وهي[١٩]:

١. وجود مستويين من الحكم كل منهما يمارس سلطات مباشرة على مواطنيه: المستوى الأول تمثله الحكومة الفدرالية (الاتحادية) وهو المستوى الأعلى، والمستوى الآخر

تمثله الحكومات المحلية (مقاطعة، كانتون، إقليم، ولاية، لاندر.. الخ) وهو المستوى الأدنى.

٢. توزيع السلطات والمسؤوليات التشريعية والتنفيذية بين هذين المستويين وعلى وفق ما نص عليه الدستور، وهذا الأمر يختلف من نظام فدرالي إلى آخر، فهناك سلطات ومسؤوليات لكل مستوى من مستويي الحكم وهناك سلطات ومسؤوليات مشتركة بينهما[٢٠].

٣. وجود هيآت قضائية تمارس دورها في فض المنازعات البينية والعمودية لمستويي الحكم.

٤. وجود مؤسسات وإجراءات معينة لتسهيل وتنسيق التعاون بين مستويي الحكم.

٥. وجود دستور مكتوب تم إقراره بتوافق الحكومات والكتل السياسية ولا يمكن تعديله بإجراء منفرد من الحكومة الاتحادية، بل يجب عليها أن تأخذ بنظر الاعتبار رأي الحكومات المحلية، والدستور بدوره هو الذي ينظم كافة الخصائص الواردة في الفقرات أعلاه.

إن هذه الأهمية والخصائص التي تتميز بها الفدرالية تجعل منها تنظيماً لإدارة السلطة في مجتمع يعاني من مشاكل حقيقية تهدد استمرار وجوده وليست سبباً في خلق هذه المشاكل فهي تأتي بعدها لعلاجها لا قبلها لافتعالها، وهذه الملحوظة يجب إدراكها قبل توجيه أي انتقاد أو اتخاذ أي موقف من الفدرالية.

٢- الديمقراطية التوافقية

أ- مفهوم الديمقراطية التوافقية

إذا تجاوزنا المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية بمعنى إنها حكم الشعب من أجل الشعب، والذي ينظر إليه البعض على إنه فكرة طوباوية غير صالحة للواقع ولا يمكن تطبيقها[٢١]، وتجاوزنا كذلك- المصطلحات المؤدلجة للديمقراطية –ديمقراطية شعبية، ديمقراطية مركزية وما شابه - وركزنا الاهتمام على الديمقراطية بوصفها آلية للحكم مرتبطة بالانتخابات ورأي الأكثرية والرضا الشعبي في إطار التنافس الحر النزيه عن طريق صناديق الاقتراع، وهو ما يصطلح على تسميته بالديمقراطية التنافسية أو ديمقراطية الغالبية التي عرفها (سيمون مارتن ليبست) بالقول: إنها ".. نظام سياسي يوفر الفرص المؤسساتية المنتظمة لتبديل موظفي الحكم وآلية اجتماعية تسمح لأكبر جزء ممكن من السكان في التأثير في القرارات الرئيسة، وذلك بالاختيار من بين المرشحين لاحتلال المنصب السياسي[٢٢].إن هذا التعريف وغيره لديمقراطية الأغلبية يجعلنا نخلص إلى تحديد خصائصها العامة بما يأتي[٢٣]:

١. إنها آلية سلمية لتداول السلطة.

٢. إنها آلية للحكم في مجتمع متجانس ثقافياً[٢٤].

٣. تسمح للجميع بالحكم من خلال المشاركة في التشريع وإقرار السياسة العامة وتطبيق القانون والإدارة الحكومية.
٤. اختيار الحكام يتم استناداً إلى الغالبية الانتخابية التي يحصلون عليها في انتخابات عامة تشمل كل الشعب فيكون الحكام ممثلين لكل الشعب.
٥. خضوع السلطة للمراقبة والمحاسبة من الشعب؛ لذا عليها أن تعمل على وفق مصلحته.
٦. عملية صنع القرار من خلالها تتم استناداً إلى قاعدة الغالبية.
٧. مفهوم الأقلية والغالبية يجري احتسابه على أساس سياسي وليس على أساس عرقي أو ديني أو طائفي.
٨. الاستقرار السياسي يستند إلى القبول والرضا الشعبي.

وبالانتقال إلى الحديث عن الديمقراطية التوافقية نجد إن المرتكز الأساس لها هو مبدأ التوافق، والتوافق كما يعرفه (آبريل كارتر) يعني ".. التكيف ووقائع الوضع السياسي والالتقاء بالمعارضين في منتصف الطريق وتعزيز الخير العام بالتضحية ببعض المطالب والايثارات الشخصية ويرتبط –أيضاً- بقيم الحكمة والتسامح الليبرالية.."[٢٥]، فالديمقراطية التوافقية تجمع بين مقتضيات الديمقراطية من جهة، ومقتضيات التوافق من جهة أخرى، ولكن التوافق بين من؟، انه يعني التوافق بين ممثلي المكونات الاجتماعية المختلفة، تلك المكونات المتصارعة والتي تبحث عن دور سياسي لها وتحرص على تأكيد هويتها المستقلة، فالمجتمع الذي يطبق الديمقراطية التوافقية يكون مجتمعاً غير متجانس ثقافياً، ومتصارع اجتماعياً، وتشتد عدم الثقة بين مكوناته، ومثل هذا المجتمع يواجه حسب (أرنت ليبهارت) واحداً من ثلاثة حلول لمشاكله السياسية[٢٦]:

الأول، اعتماد الحل التوافقي الذي يقبل بالانقسامات التعددية بعدها لبنات أساسية لبناء نظام ديمقراطي مستقر.

الثاني، إزالة الطابع التعددي للمجتمع أو تقليصه بصورة جوهرية عبر الاستيعاب للمكونات كافة لخلق مجتمع متجانس ثقافياً، وإمكانية نجاح هذا الحل ضئيلة على المدى القصير.

الثالث، تقليص التعدد عبر تقسيم الدولة إلى دولتين متجانستين أو أكثر، وهو الحل الذي يرفضه كثير من الوطنيين الحريصين على وحدة الدولة.

ونظراً إلى إن الحل الثاني متعذر في الأمد القصير، والثالث لا يمكن القبول به –لاسيما في العراق- فإنه لا يبقى إلا الحل الأول المستند إلى الديمقراطية التوافقية، لذا تعرف الديمقراطية التوافقية بأنها ''.. إستراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية..''[٢٧]، وقد ولدت هذه الديمقراطية ''.. من الحاجة إلى توسيع ديمقراطية الغالبية المعهودة، أي منع الغالبية من التسلط على الأقلية ومنع الأقلية من تخريب الديمقراطية ذاتها بحجة وجود أغلبية تستبد برأيها..''[٢٨]. عليه يمكن أن نخلص إلى القول: بان الديمقراطية التوافقية هي آلية سلمية لتداول السلطة في مجتمع متعدد يواجه خطر الانقسام بسبب تطرف مكوناته الاجتماعية

وعدم ثقتها بعضا بالبعض الآخر، لذا يلجا قادة هذه المكونات إلى التوافق بوصفه سبيلاً آمناً لتقاسم السلطة واتخاذ القرارات على أساس الحلول الوسط على وفق منطق الصفقة السياسية.

استناداً إلى ما تقدم يمكن تحديد خصائص الديمقراطية التوافقية بأنها:

١. آلية سلمية لتداول السلطة.
٢. تطبق هذه الآلية في مجتمع متنوع ومتصارع.
٣. تشجع المشاركة السياسية على مستوى المكونات ومستوى الشعب بشكل عام.
٤. تستند في اختيار الحكام إلى قاعدة التمثيل العرقي أو الديني أو الطائفي..
٥. خضوع السلطة للمراقبة والمحاسبة من الناخبين على مستوى المكونات بشكل أساس.
٦. اتخاذ القرارات يرتكز على أسلوب الصفقة السياسية بين قادة نخب مستعدين لتقديم التنازلات والقبول بالحلول الوسط.
٧. تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تخفيف التوتر بين المكونات الاجتماعية وإعادة الثقة بينها وصولاً إلى رضاها بالنظام السياسي الحاكم.
٨. تتميز بنسبة التمثيل بدلاً من قاعدة الاكثرية .
٩. تتميز بالفيتو المتبادل بوصفه وسيلة لحماية الاقلية ضد قرار الاكثرية في الميادين ذات الاهمية الحيوية[٢٩].

ب- العلاقة بين الديمقراطية التوافقية والفدرالية

تتضح العلاقة بين الديمقراطية التوافقية والفدرالية من خلال ما يأتي:

١. إن كل منهما تشكل آلية مناهضة للاستبداد والمركزية والإنفراد بالسلطة.
٢. إنهما تستهدفان تحقيق الاستقرار في مجتمع يعاني من النزاع والصراع وانعدام الثقة بين مكوناته المختلفة.
٣. التوازن بين المكونات في الديمقراطية التوافقية و الوحدات المكونة للاتحاد الفدرالي يعد ضمانة مهمة للنجاح في كل منهما، علماً إن حدود المكونات قد تنطبق على حدود الأقاليم بشكل يعطي أهمية أكبر لتعزيز النجاح.
٤. دور النخب السياسية مهم جداً في نجاح الديمقراطية التوافقية وفي ترسيخ الفدرالية.
٥. وجود منظومة قيم ديمقراطية تعد قاسماً مشتركاً للنجاح في الديمقراطية التوافقية وفي الفدرالية.
٦. الفدرالية تقتضي وجود الديمقراطية التوافقية –غالباً- عند بداية نشوء الاتحاد الفدرالي، لكن ليس بالضرورة أن يقترن وجود الديمقراطية التوافقية بوجود الاتحاد الفدرالي (حالة لبنان نموذجاً).
٧. الديمقراطية التوافقية تكون مرحلية في تبنيها؛ إذ يتم التحول عنها إلى ديمقراطية الغالبية عند خلق الظروف الملائمة، بينما لا تكون الفدرالية مرحلية، بل تبقى ببقاء الكيان القانوني للاتحاد الفدرالي.

٨. وحدة المجتمع ومنع تمزيقه هو الهدف الذي تسعى إليه كل من الديمقراطية التوافقية والفدرالية، على خلاف ما يحاول أن يصوره الكثير من المعاديين لهاتين النظريتين.

ثانياً : مبررات الخيار الفدرالي في العراق

توجد عدة أسباب حقيقية تبرر اعتماد الفدرالية بوصفه خياراً استراتيجياً لبناء نظام سياسي فاعل في العراق في الوقت الحاضر تتمثل في:

أ- تنوع المجتمع العراقي

إن المجتمع العراقي لا يمثل طيفًا ثقافيًا واحدًا، بل هو عبارة عن تشكيل موزائيكي متعدد الألوان، وقد تأكدت هذه الحقيقة في الإحصاءات السكانية المتكررة التي جرت في هذا البلد، فإذا تجاوزنا ما ثبته الدكتور (محمد سلمان حسن) في إحصائه السكاني لعام ١٨٦٧، كونه ركز على بيان نسبة القبائل البدوية إلى القبائل الريفية وسكان المدن[٣٠]، وتوقفنا عند الإحصاء الذي أجرته الإدارة البريطانية عام ١٩١٩ عندما كان عدد سكان العراق مليون و٤٩٢ ألف نسمة لوجدنا إن المجتمع العراقي يتكون من المكونات الاجتماعية الآتية[٣١]:

العرب الشيعة ٥٥%
العرب السنة ١٩%
الأكراد ١٨%
اليهود والمسيحيون والطوائف الأخرى ٨%

وقد حدد إحصاء عام ١٩٤٧ نسب مكونات المجتمع العراقي بما يلي[٣٢]:

عرب شيعة	%٥١,٤
عرب سنة	%١٩,٧
اكراد سنة	%١٨,٤
فارسيون	%١,٢
تركمان سنة	%١,١
تركمان شيعة	%٠,٩
اكراد شيعة فيلية	%٠,٦
مسيحيون	%٣,١
يهود	%٢,٦
يزيديون وشيكيون	%٠,٨
صابئة	%٠,٢

وتأكدت حقيقة التنوع في المجتمع العراقي في الإحصاءات اللاحقة وصولاً إلى آخر إحصاء تم في عام ١٩٩٧ على الرغم من أن الإحصاء الأخير لم يحدد نسب الطوائف لأنه جاء خالياً من السؤال عن الهوية الدينية للعراقيين[٣٣]. وتنوع المجتمع العراقي لوحده لا يصلح أن يكون مبرراً للخيار الفدرالي لولا وجود المبرر الثاني.

ب- وجود الاستقطاب الثقافي بين المكونات العراقية

تتميز مكونات المجتمع العراقي بوجود درجة عالية من الاستقطاب الذاتي والرغبة في تأكيد الهوية الخاصة لكل منها، وعدم حصول حرب أهلية شاملة تؤكد هذا الاستقطاب يعود في جزء كبير منه إلى سطوة السلطة المركزية واستبدادها وإنكارها العلني للحقائق، إلا أنّ هذه السلطة نفسها عمقت حالة الاستقطاب ورسختها وعزلت المكونات العراقية عن بعضها لتبدو على شكل جزر ثقافية منغلقة على الذات ومتخندقة اتجاه الآخر، فولد ذلك حالة مستمرة من التوتر وانعدام الثقة بين هذه المكونات، وإذا كان هذا الأمر ينطبق على كل المكونات، فإننا سنكتفي هنا بالحديث عن مكونين وقع عليهما الجزء الأكبر من العنف والمظلومية ألا وهما الشيعة والأكراد.

- الشيعة والسلطة في العراق

عرفت النظام السياسي العراقي منذ نشأته عام ١٩٢١ إلى سقوط حكم البعث عام ٢٠٠٣ – باستثناء مدّة ١٩٥٨-١٩٦٣- بأنه نظام طائفي متحيزة ضد الشيعة، بل إن طائفية هذا النظام شكل ركناً مهماً قام عليه، فالسلطة ".. للعرب وليس للأكراد، وللسنة العرب وليس للشيعة العرب"[٣٤]، ولم يقتصر الموقف من الشيعة على مجرد الإقصاء والتهميش، وإنما تعدى ذلك إلى سلب الوطنية والهوية العربية منهم واستباحة بيوتهم وممتلكاتهم بحجة إنهم عجم إيرانيون[٣٥]، وهذا الموقف من شيعة العراق دفعهم إلى مزيد من الانغلاق على ذاتهم ورفضهم الاعتراف بسلطة تجعلهم وقود حروبها ومغامراتها الكارثية وفي الوقت نفسه تمتهن كرامتهم وتسلب حقوقهم وحرياتهم وما مواقف القوى الشيعية المشاركة في العملية السياسية أو التي تقف خارجها بعد عام ٢٠٠٣ وما أظهرته من تصلب في مواقفها إلا دليل على رغبتها في تأكيد هوية الشيعة المستقلة وريبتهم وعدم ثقتهم بسلطة لا يكونون فاعلين في تشكيلها، وكان البعد الطائفي الذي أخذته بعض القوى انعكاساً لهذه المشاعر الشيعية العميقة والمتراكمة لعقود طويلة.

- أكراد العراق تاريخ حافل برغبات الحكم الذاتي وتأكيد الهوية المستقلة

واجه الأكراد في العراق ما واجهه مواطنيهم الشيعة من تهميش وإقصاء وإلصاق تهمة المتمردين والعصاة بهم، كما تعرضوا إلى انتهاك منقطع النظير لحقوقهم وحرياتهم من الأنظمة المركزية المتعددة، لكن شعور الكرد بهويتهم المستقلة والمطالبة بتأكيدها ليس طارئا ، بل يمتد إلى بداية نشوء الدولة العراقية عام ١٩١٩ (حركة الشيخ محمد الحفيد[٣٦]، وقد حاولوا إيصال مطلبهم هذا إلى مؤتمر الصلح في فرساي في نفس العام[٣٧]، وتمكنوا من تضمين وثيقة الانتداب البريطاني على العراق الذي قرره مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠ فقرة نقول: لا يوجد في هذا الانتداب ما يمنع سلطات الانتداب من تأسيس حكومة مستقلة إدارياً في المقاطعات الكردية[٣٨]، ووصل الأمر في عام ١٩٢٢ إلى أن تصدر الحكومتان: العراقية والبريطانية تصريحا جاء فيه: تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحق الأكراد القاطنين ضمن حدود العراق في تأسيس حكومة كردية ضمن هذه الحدود[٣٩]. وفي عام ١٩٢٩ طالب النواب الأكراد في بغداد من خلال عريضة خاصة بزيادة الانفاق في المناطق الكردية وتشكيل ولاية كردية تضم دهوك، أربيل، السليمانية، كركوك[٤٠]، وتكرر هذا الطلب عام ١٩٦٣ من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني[٤١]، واستمرت مساعي الكرد لتأكيد هويتهم المستقلة وتشكيل حكومة تعبر عنهم إلى أن وصل الأمر إلى تشكيلهم إقليم مستقل في كردستان بعد عام ١٩٩١ ضم محافظات أربيل

ودهوك والسليمانية، وكان مشروعهم السياسي الصريح هو إن الفدرالية هي الخيار الوحيد لتعايش مكونات المجتمع العراقي المختلفة.

إن هذا الواقع الذي عاشه الشيعة والأكراد في العراق خلق صراعاً وتوتراً بين مكونات المجتمع العراقي المختلفة يتطلب المبادرة السريعة إلى إيجاد حل سلمي يخففه ويعيد الثقة لهذه المكونات بعضها بالبعض الآخر؛ لذا تبرز الفدرالية بوصفها أفضل خيار أمام العراقيين في الوقت الحاضر.

ت- الطابع المركزي الشديد للسلطة في العراق

إذ دفعت هذه المركزية (تشارلز تريب) إلى القول: "إن الدولة العراقية كانت أداة سلطة "موضوعة رهن إشارة من أخذوا بيدهم زمام القيادة، ومهما كانت الطموحات البعيدة للأشخاص الموجودين في القيادة.. فقد انشغلوا بإدارة الموارد التي سوف تسمح لهم بتغذية شبكات المحسوبية والجهاز القمعي الذي ضمن بقاء السلطة بين أيديهم.. أما المحرومين من السلطة ممن لا صوت لهم، فكانوا مشمولين في الخطاب، ولكنهم مستبعدون من حسابات المكاسب السياسية"[٤٢]، وبلغ الطابع المركزي للسلطة في عهد صدام حسين ١٩٧٩ – ٢٠٠٣- إلى حد ".. اعتبار السياسة وسيلة لتأديب الشعب وضمان امتثاله لرؤية الحكام للنظام السياسي"[٤٣]. إن ما خلفه النظام المركزي الشديد من نتائج مروعة شملت كل العراقيين يقتضي وضع حد له لمنع عودته من جديد وعدم الاطمئنان للوضع الحالي وهذا ما حذر منه (وليام بولك) بقوله: ".. إن المدة الحلية من غير دكتاتور قد يثبت إنها كانت مجرد مدّة بين هذا الدكتاتور (صدام حسين) والدكتاتور التالي.."[٤٤]، وليس من نظام أفضل من الفدرالية يقطع الطريق على عودة الدكتاتورية، لاسيما إن العهد الطويل للاستبداد في العراق خلق ثقافة جمعية مستعدة لقبول الاستبداد والخضوع للمستبد، ولابد مع وجود مثل هكذا ثقافة من تنظيم جديد للدولة يضمن فتح آفاق الحرية وضمان الحقوق لجميع العراقيين.

ث - غياب هوية عراقية جامعة

تنصهر في بوتقتها كل الهويات الفرعية، إذ حاول بعض الأدباء في العهد الملكي بناء هوية علمانية تقلص التباينات بين الشيعة والسنة، إلا إنها كانت هوية عربية تستثني الأكراد والتركمان وبقية المكونات[٤٥]. فغياب هكذا هوية يعد من الأمور التي تزيد التوتر والصراع بين مكونات المجتمع المتعددة مما يقتضي إيجاد حل تعزز فيه هذه المكونات وجودها المستقل لتشعر بالرضا وفي الوقت نفسه تندمج في العمل السياسي والتنافس السلمي متعدد الأبعاد مع بعضها البعض لخلق هوية شاملة تحقق الانسجام والتجانس الثقافي.

انطلاقاً من كل الأسباب المتقدمة، نجد أن الفدرالية تعد خياراً مثالياً تبنى عليه العملية السياسية في عراق ما بعد ٢٠٠٣.

ثالثاً : تحديات الخيار الفدرالي

تواجه الفدرالية في العراق تحديات خطيرة تهدد نجاحها تتمثل في ما يأتي:

أ- الفهم الغامض وارتباك التطبيق

على الرغم من إقرار الفدرالية في العراق دستورياً على وفق نصوص دستور عام ٢٠٠٥، إلا إنها كخيار استراتيجي ما زالت غامضة، ولم ترسخ جذورها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في غالب مناطق العراق. باستثناء إقليم كردستان – فبقيت مظاهر المركزية الموروثة تفعل فعلها في ممارسة السلطة والتعامل منها، وفي برامج القوى السياسية وشعاراتها، وفي الأنماط الاقتصادية السائدة، وفي القيم والعلاقات الاجتماعية ولم يحصل تغيير ملموس في هذه الجوانب ينسجم مع الفدرالية، باستثناء المظاهر الملطفة للديمقراطية التي جعلت المواطن قانعاً بالمستوى المحدود من اللامركزية ظناً منه إنها هي الفدرالية، وما زاد من غموض وشلل الفدرالية أمور عدة منها:

١. عدم ظهور أقاليم جديدة بعد عام ٢٠٠٣ شبيهة بتجربة إقليم كردستان.
٢. وجود دعاية مضادة للفدرالية من بعض القوى السياسية تحاول أن تغرس في وعي المواطن العراقي فكرة إن الفدرالية تعني تقسيم العراق.
٣. وجود رؤى مختلفة للفدرالية حاول أصحابها إسقاط وتهميش وإعاقة برامج بعضهم للبعض الآخر – مشروع فدرالية الوسط والجنوب، مشروع فدرالية البصرة على سبيل المثال – مما قاد إلى فشلهم جميعاً وتراجعهم عن رؤاهم مرحلياً وربما كلياً.
٤. تعطيل بعض النصوص الدستورية المتعلقة بالفدرالية (كتشكيل مجلس الاتحاد م ٦٥ من الدستور –مثلاً- ومحاولات التشكيك بالنص الدستوري والدعوة إلى تعديله، فضلاً عن انتهاك بعض نصوصه –أحياناً- أو إهمالها وتجاهلها، كل ذلك أضعف النص الدستوري في نظر المواطن مما انعكس سلباً على رؤيته للنظام الفدرالي برمته.

ب - أزمة النخبة السياسية

سبق أن عرفنا أن تطبيق الفدرالية يحتاج إلى وجود زعماء سياسيين لهم صفات خاصة للنهوض بمسؤولياتهم، ومشكلة العراق في هذا المجال هو إن نخبته السياسية تعاني من أزمة حقيقية تجعل أكثرهم يفتقرون إلى المواصفات التي تؤهلهم لبناء مشروع فدرالي ناجح وذلك للأسباب الآتية:

١. لما كانت الدول الفدرالية ذات المنهج التوافقي تحتاج إلى ان تكون النزعة الوحدوية لقادتها أقوى من نزعات الانقسام والصراع في قاعدتها الاجتماعية، فإن سلوك بعض الزعماء السياسيين في العراق يكاد يكون معاكسا لهذا المبدأ، إذ عمقت صراعاتها وتخندقاتهم عناصر الانقسام والصراع على المستوى الشعبي، بل إن بعضهم استغل وتر الانقسام والتعددية للوصول إلى السلطة والاستحواذ على مكاسبها.
٢. عجز غالبهم عن كسب ثقة أتباعهم، فضلاً عن حملهم على مجاراتهم، بفعل تراكم الشك وعدم الثقة بين الطرفين الناتج عن عوامل كثيرة منها: عدم كفاءة هذه العناصر ووجودهم في أماكن غير مؤهلين لها فانعكس الأمر سلباً على الأداء الوظيفي لهم، وتورط بعضهم في أعمال مشبوهة وغير نزيهة، وإصرارهم على تعظيم امتيازاتهم ومكاسبهم قانونياً – امتيازات أعضاء مجلس النواب مثلاً – فضلاً عن انسياق الكثير منهم وراء إغراءات السلطة بصرف النظر عن الطريقة إذ جعل هذا الأمر وعودهم وعهودهم للشعب ضعيفة وخاطئة وأحياناً فارغة لا معنى لها.
٣. تعدد الرؤى السياسية لهم بشكل جعلها تتقاطع أحياناً مع الفدرالية ومنهج التوافق السياسي، فهذا رئيس الوزراء العراقي السابق السيد نوري المالكي يحمل الديمقراطية التوافقية

مسؤولية الفشل في العملية السياسية جاعلاً الحل في نظام رئاسي يستند إلى الاستحقاق الانتخابي[٤٦]. كما إن تقاطع الرؤى السياسية للنخبة السياسية جعلتها تمارس أساليب التشهير والتسقيط للخصوم وهذا الأمر انعكس سلباً على نظرة الشارع العراقي إليهم.

ت- الفساد المالي والإداري

يشكل الفساد المالي والإداري بصوره وأشكاله كافة تحدياً خطيراً لبناء الدولة العراقية في الوقت الحاضر وذلك باعتراف كبار المسؤولين[٤٧]، ويتأكد هذا الأمر عند الاطلاع على تقارير المنظمات الوطنية والدولية، فقد صنفت منظمة الشفافية العالمية العراق في المرتبة الثانية بين أكثر الدول فساداً وذلك في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٨[٤٨]، بينما صنفته مجلة السياسة الخارجية الأمريكية في المرتبة الثالثة[٤٩]، وتراوحت نسبة الهدر في المال العام في الوزارات العراقية بين خمسة ملايين دولار كحد أدنى في وزارة التربية وأربع مليار دولار كحد أعلى في وزارة الدفاع[٥٠]، والعلل والأسباب الكامنة وراء هذا الفساد كثيرة، فمرة يتم تحميل المسؤولية لبريمر وسلطة الائتلاف المؤقتة[٥١]، ومرة ثانية تفسر بعدم رسوخ المؤسسات وسلطة القانون، فضلاً عن التحديات الأمنية وغياب المساءلة والشفافية الحقيقيتين[٥٢]، ومرة ثالثة ترجع السبب إلى وجود جذوره في مؤسسات الدولة العراقية قبل عام ٢٠٠٣ وتفاقمها بعد هذا التاريخ بسبب الفساد السياسي المتنامي[٥٣]. وبصرف النظر عن أسباب هذا الفساد، إلا إن واقع الحال يشير إلى إنه أصبح مشكلة حقيقية تهدد كيان الدولة، والخطورة لا تكمن في هدر المال العام فحسب، بل وفي ما تركه من قصور مؤسسي في دوائر الدولة، جعلها تخسر أدائها الجيد واحترامها من الشعب، وإذا كانت هذه الدوائر تعمل في إطار المشروع الفدرالي، فإن النقمة سترتد إلى هذا المشروع الذي صار محشوراً بين دوائر رسمية ضعيفة الأداء وغير كفوءة، وبين شعب ناقم يطالب بتحسين ظروفه على اختلاف مستوياتها.

ث- حداثة التجربة الديمقراطية

إن الوعي السياسي الجمعي للعراقيين لم يحسم بعد نهائياً لصالح الديمقراطية – قيماً وسلوكاً- بل ما زال وعياً متأرجحاً بين الدكتاتورية والديمقراطية، ومثل هذا الوعي يمكنه في ظروف معينة أن يعاود الركون إلى الدكتاتورية ويخضع لحكم دكتاتور جديد، كما يمكن في ظروف مغايرة أن تترعرع فيه الديمقراطية تدريجياً لتصل إلى هدفها المنشود في بناء نظام حكم ديمقراطي يحمي المواطن ويحفظ له حقوقه وحرياته ويكون غير قابل للاختراق من قبل المغامرين وطلاب السلطة. كما تتجسد حداثة التجربة الديمقراطية في العراق في هشاشة مؤسساتها الدستورية وضعفها، فضلاً عن هشاشة وضعف المؤسسات المدنية الضاغطة التي تمنع الانحراف وتحسن الأداء، وكل هذه الأمور تشكل مكامن خطر تتهدد الفدرالية في العراق، وتتطلب بذل المزيد من الجهد لتوفير ضمانات استمرارها ونضجها.

ج- التحدي الخارجي

يمثل العراق اليوم وكما شبهه وزير الخارجية العراقي السابق هوشيار زيباري[٥٤] واحة من الحرية والديمقراطية في صحراء الدكتاتورية والشمولية، فجعل هذا الأمر العملية السياسية في هذا البلد مصدر تهديد لدول ألف حكامها الثبات في الكرسي وعدم تركه إلا بالموت أو الثورة، وحكموا شعوبهم بسياسة الحديد والنار، وما مظاهر الديمقراطية التي نراها بين الحين والآخر هنا وهناك في هذه الدول إلا عبارة عن مظاهر مفصلة على وفق مقاييس السلطة، لذا نجد أن تاريخ ٢٠٠٣/٤/٩ يعد تاريخا مقلقا لكل دول المنطقة المحيطة بالعراق لأنه يجسد سقوطا لمنظومة كاملة من الحكم الشمولي، تلك المنظومة التي عجزت عن خلق فرص التداول السلمي للسلطة، وانتهكت حقوق الإنسان وحرياته بشكل سافر، كما فشلت في بناء مؤسسات دستورية تستجيب لإرادة الشعب وتكفل له مراقبة ومحاسبة حكامه. لقد أدركت الدول المحيطة بالعراق إن نجاح تجربته الديمقراطية يعني سقوطها الحتمي –عاجلاً أم آجلاً- لذا عملت بكل الوسائل على خلق العراقيل وآثارة الشكوك حول شرعية العملية السياسية في العراق، من خلال تصدير وسائل العنف إليه أو من خلال استمالة عناصر من نخبته السياسية غير المدركة لحجمها الحقيقي ولدورها التاريخي الذي يجب أن تلعبه، أو بعدم التفاعل الإيجابي مع العملية السياسية وبناء جدار من العزل حولها، أو باستغلال الضعف المرحلي للعراق في الوقت الحاضر من أجل تصفية حسابات عقائدية أو سياسية دولية أو إقليمية على أرضه. إن هذا الدور الذي لعبه –تقريباً- كل جيران العراق يشكل ومازال واحداً من أهم التحديات التي واجهت الفدرالية وهددت نجاحها.

رابعاً : ضمانات نجاح الخيار الفدرالي

إن نجاح الخيار الفدرالي في العراق وتحوله إلى مشروع وطني للدولة العراقية المعاصرة يتطلب مجموعة من الضمانات المهمة والتي يمكن حصرها بما يأتي :

١. الاحترام الكامل للدستور العراقي النافذ وتطبيق نصوصه بأمانة وجعله المرجع الأخير لحل النزاعات البينية والعمودية والتحلي بالحكمة والصبر عند طرح مقترحات تعديل بعض بنوده على أن لا يطال التعديل الأساس الفدرالي الذي قام عليه الدستور ومنظومة الحقوق والحريات التي كفلها، فضلا عن السعي الحثيث لاستكمال الهياكل المؤسساتية التي وردت فيه كونها سترسخ الفدرالية وترفد منهجها في العراق.
٢. أن يترك قادة النخبة السياسية أسلوب الهواة في العمل السياسي القائم على المصالح الضيقة واقتناص الفرص قصيرة الأجل بالالتزام بمواصفات وقواعد العمل التي يقتضيها منهج التوافق لبناء النظام الفدرالي والتي ذكرت آنفا في المبحث الثاني، وان تنص مشاريعهم كافة ورؤاهم السياسية على تعميق وتطوير وتجديد هذا النظام لا على التنظير لأنظمة مغايرة تقلق الساحة السياسية وتزيد الفجوة بين العراقيين وتمنع خلق هوية موحدة تجمعهم، وان يكون هناك حرصاً حقيقياً من هذه النخبة على كسب ثقة الشعب واحترامه لهم من خلال سيرتهم الحسنة وقدرتهم على معالجة مشاكله الكثيرة .

٣. أن لا يتوقف العمل من اجل تعزيز سلطات المحافظات غير المرتبطة بإقليم لخلق الظروف المناسبة لتحولها إلى أقاليم متعددة وعدم الرضا بالوضع الحالي لانه مقلق ولا يسمح بالقول أن هنالك توازي يمنع الاستبداد ولا يهدد بالتقسيم ، فوجود عدة أقاليم في الدولة العراقية ستزيد من ديمقراطيتها ومن عقلانية وواقعية قادتها والمسؤولين فيها.
٤. تعزيز البرامج الإعلامية والعلمية والشعبية التي تبين محتوى الفدرالية وأسباب اختيارها والنتائج المرجوة من وراء ذلك لكي يستنير الرأي العام العراقي ويمتلك وعيًا سياسيًا ناضجًا يؤمن بها ويدافع عنها ويجعلها أساس تميز دولته وتقدمها في إطار إقليمي كابح للحريات ومستبيح للحقوق.
٥. وضع خطط للاقتصاد الوطني تنسجم مع المنهج الفدرالي وتدور في عجلته سواء فيما يخص الحكومة الاتحادية او فيما يخص الحكومات المحلية والاستعانة بالمختصين في هذا المجال، فضلا عن التجارب الموجودة في الدول الفدرالية المعاصرة .
٦. ترسيخ القيم الديمقراطية التي تعترف بالتنوع بوصفهاسنة من سنن الحياة لا يمكن إنكارها تحت أي ذريعة، وما يقتضيه التنوع بعد الاعتراف به هو قبول الآخر والعمل معه وعدم تهميشه، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
٧. تحييد التحدي الخارجي وتقليل تأثيراته عبر الالتفاف حول خيار الفدرالية والمصلحة الوطنية وعدم التعاطي مع القوى الخارجية بشكل يفسح المجال لها للتدخل بالشأن الداخلي العراقي؛ إذ كلما ازدادت قوة الدولة واتضح مشروعها وتكاتف قادتها كلما ضعفت قدرة القوى الخارجية على اختراقها وتهديد وحدتها وحاضرها ومستقبلها.

الخاتمة:

نخلص من هذا البحث إلى تأكيد حقيقة مهمة هي أن اعتماد الفدرالية بوصفها خياراً لبناء الدولة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٥ليس مجرد ترف فكري أو شعار سياسي مستعجل ، بل هو خيار استراتيجي دفعت إليه أسباب ومبررات واقعية، لكن هذا الأمر ما زال غير مدرك من كثير من العراقيين للأسباب التي ذكرناها آنفا، وتجاوز ذلك يحتاج إلى توفير ضمانات ضرورية حتى لا يصيب الشلل أسس المشروع الفدرالي مما يقود إلى انهياره وفشله فحدوث مثل ذلك سوف تكون عواقبه خطيرة جدا، أما نجاحه فستكون نتائجه مثمرة ومؤثرة على العراق ومحيطه الإقليمي حاضرا ومستقبلا، وقد لا تتكرر مثل هذه الفرصة مستقبلا للعراقيين في أن يكونوا رواد مرحلة تاريخية تقود إلى انقلاب في كل ما عرفته المنطقة من مفاهيم وقيم وأنماط سلوك.

ومن ثمّ فأن هناك علاقة بين قيم الفدرالية من جهة وقيم الديمقراطية بصورة عامة ومن ضمنها الديمقراطية التوافقية ، فالاخيرة هي الشرط المسبق لكثير من الانظمة السياسية الفيدرالية الفعالة ؛ وهذه الانظمة هي التي تعتمد على احترام المعايير الدستورية وحكم القانون واحترام الاقليات وروح التسامح والتوافق.

الهوامش

(١) النظام الفدرالي أحد المكاسب السويسرية الهامة. مقال منشور على الانترنيت على الموقع الالكتروني: http://www.swissinfo.ch

(٢) لاري دايموند. الديمقراطية: تطويرها وسبل تعزيزها. ترجمة فوزية ناجي جاسم الرفاعي. بغداد، دار المأمون للترجمة والنشر، ٢٠٠٥، ص٨٢.

(٣) رونالدل. واتس. الأنظمة الفدرالية. كندا منتدى الاتحادات الفدرالية، ٢٠٠٦. ص٩.

(٤) جورج اندرسون. مقدمة عن الفدرالية . كندا، منتدى الاتحادات الفدرالية، ٢٠٠٧. ص١٠.

(٥) محمد رقيب نعمان ، الفدرالية وضروراتها لقيام الدولة المدنية في اليمن ، ط١ ، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص٥ .

(٦) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٧) محمد بن هويدن ، الفدرالية في الامارات : النظرية والواقع والمستقبل ، ط١ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠١٠ ، ص١٦.

(٨) لاري دايموند. مصدر سابق. ص ٨٢.

(٩) للمزيد راجع. جميل عودة. مفهوم الفدرالية. مقال منشور على الانترنيت على الموقع الالكتروني: http:// www.alrsool.com

(١٠) للمزيد راجع: عبد علي محمد سوادي. الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق. مقال منشور على الانترنيت على الموقع الالكتروني: http://www.anabaa.org.

(١١) للمزيد راجع: رونالدل. واتس. مصدر سابق. ص٩.

(١٢) محمد بن هويدن ، مصدر سابق ، ص١٧.

(١٣) المصدر نفسه ، ص١٨.

(١٤) رونالد ل . واتس ، مصدر سابق ، ص٣-٤.

(١٥) نقلاً عن: لاري دايموند. مصدر سابق. ص ص٨٣- ٨٦.

(١٦) آرنت لبيهارت. الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد. ترجمة حسني زينة. ط١. بغداد، معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦. ص٣٥.

(١٧) المصدر نفسه. الصفحة نفسها .

(١٨) المصدر نفسه. ص٤٥.

(١٩) راجع للمزيد كل من:

رونالد. واتس. مصدر سابق. ص١٦

جورج أدرسون. مصدر سابق. ص ٣.

(٢٠) راجع للمزيد:

خالد عليوي العرداوي، توزيع الاختصاصات والمسؤوليات في النظم الفدرالية والواقع الدستوري العراقي. بحث منشور على الانترنيت على الموقع الإلكتروني: ١www.fcdrs.com

(٢١) للمزيد حول ذلك راجع:

محمد عايد الجابري. الديمقراطية وحقوق الإنسان. ط٢. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧. ص١٦.

فيليب غرين. الديمقراطية. ترجمة محمد درويش. بغداد، دار المأمون، ٢٠٠٧. ص١٥.

حميد حنون خالد. الأنظمة السياسية. بغداد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨. ص ٢٠.

(٢٢) نقلاً عن. فيليب غرين. مصدر سابق. ص٢٢.

(٢٣) راجع للمزيد: ديفيد هيلد. نماذج الديمقراطية. ترجمة فاضل جتكر. ط١. بغداد، معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦. ص١٤.

(٢٤) راجع للمزيد: آرنت لبيهارت، مصدر سابق. ص٧.

(٢٥) نقلاً عن: فيليب غرين. مصدر سابق. ص٤٣٢.

(٢٦) آرنت ليبهارت. مصدر سابق. ص٧٥.

(٢٧) المصدر نفسه. ص١٧.

(٢٨) عبد الآله عبد الرزاق الزركاني. مفاهيم الديمقراطية التوافقية والتجربة العراقية. مقال منشور على الانترنيت على الموقع الإلكتروني: http://www.nasiriyah.org.

(٢٩) ياسين البكري وعبد العظيم جبر حافظ ، في الثقافة الديمقراطية ، ط١ ، مؤسسة مصر للكتاب العراقي ، بغداد ، ٢٠١١، ص٩٦.

(٣٠)نقلاً عن سكان العراق. مقال منشور على الانترنيت على الموقع الإلكتروني:http://ar.wikipedia.org

(٣١) حسن العلوي. الشيعة والدولة القومية في العراق. ط١. (د.ن)، روح الأمين، ٢٠٠٦. ص ٣٤.

(٣٢) نقلاً عن: حنا بطاطو. العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. الكتاب الأول. ترجمة تحقيق الرزاز. ط١. قم، المكتبة الوطنية الإيرانية، ٢٠٠٥. ص ٦٠.

(٣٣) لمزيد من الاطلاع على هذه الإحصاءات راجع كل من: سكان العراق. مصدر سابق.
عاصف سرت. تعداد التركمان في العراق. مقال منشور على الانترنيت على الموقع الإلكتروني: http://www.nahrain.com

(٣٤) حسن العلوي . مصدر سابق. ص١٤٧ وراجع للمزيد كل من:
تشارلز تريب. صفحات من تاريخ العراق. ترجمة زينة جابر ادريس. ط١. بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦، ص١٨٣ وص ١٩٢. حسن العلوي. العراق الأمريكي. لندن. دار الزوراء، ٢٠٠٥، ص٧٤.

(٣٥) راجع للمزيد. حسن العلوي. الشيعة والدولة القوية في العراق. مصدر سابق. ص١٥٤.

(٣٦) للمزيد راجع كل من: تشارلز تريب. مصدر سابق. ص٧٢.عدنان عاجل. القانون الدستوري: النظرية العامة والنظرية الدستورية في العراق. بغداد، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠. ص٤٨.

(٣٧) كافي سلمان مراد الجادري. موقف الحكومة العراقية من القضية الكردية في المرحلة الأولى من عهد الاستقلال ١٠٣٢-١٩٣٩. بغداد، مكتبة مصر ودار المرتضى، ٢٠٠٩. ص٢٣.

(٣٨) المصدر نفسه. ص٣٥.

(٣٩) المصدر نفسه. ص٤١.

(٤٠) تشارلز تريب. مصدر سابق. ص ١٠٧.

(٤١) المصدر نفسه. ص ٢٣٥.

(٤٢) المصدر نفسه. ص ٢٥٩.

(٤٣) المصدر نفسه. ص٣٢.

(٤٤) وليام بولك، لكي نفهم العراق. ط١. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦. ص ٤٥.

(٤٥) راجع للمزيد: تشارلز تريب. مصدر سابق. ص ١٠٩. وكذلك: حنا يطاطو. مصدر سابق. ص ٣١ و ص٣٦.

(٤٦) راجع تفاصيل ذلك العدد ١٨٨٢ من صحيفة الصباح العراقية المنشور بتاريخ ٢/شباط/٢٠١٠ .

(٤٧) راجع لمعرفة هذه الاعترافات كل من: حيدر نجم. الفساد المالي ينخر في جسد الدولة. مقال منشور على الانترنيت على الموقع الالكتروني:http://www.nit gash.org وأحمد عبد

الأمير الأنباري. الفساد المالي والإداري أبرز تحديات بناء العراق الجديد. مقال منشور على الانترنيت على الموقع الالكتروني: www.annabaa.org

(٤٨) أحمد عبد الامير الانباري ، مصدر سابق.

(٤٩) نقلاً عن حيدر نجم. مصدر سابق.

(٥٠) نقلاً عن: الفساد المالي والإداري إرهاب مقنع. مقال منشور على الانترنيت على الموقع الالكتروني: http://www.iariaq.com

(٥١) راجع. حيدر نجم. مصدر سابق.

(٥٢) راجع. أحمد عبد الأمير الأنباري. مصدر سابق.

(٥٣) راجع. المصدر نفسه.

(٥٤) قال الوزير زيباري ذلك أثناء الإدلاء بصوته في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٠١٠/٣/٧ في أربيل. وقد سبقه بتصريح آخر بين فيه إن هذه الانتخابات ليست عراقية فحسبه، بل هي انتخابات إقليمية تشترك كل الدول المجاورة للعراق للتأثير على نتائجها.

قائمة المصادر

اولا- الكتب.

-آرنت ليبهارت. الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد. ترجمة حسني زينة. ط١. بغداد، معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦.

-تشارلز تريب. صفحات من تاريخ العراق. ترجمة زينة جابر ادريس. ط١. بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦،

-جورج اندرسون. مقدمة عن الفدرالية . كندا، منتدى الاتحادان الفدرالية، ٢٠٠٧.

-حسن العلوي. الشيعة والدولة القومية في العراق. ط١. بلا مكان نشر ، روح الأمين، ٢٠٠٦.

-حسن العلوي. العراق الأمريكي. لندن. دار الزوراء، ٢٠٠٥،

-حميد حنون خالد. الأنظمة السياسية. بغداد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

-حنا بطاطو. العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. الكتاب الأول. ترجمة تحقيق الرزاز. ط١. قم، المكتبة الوطنية الإيرانية، ٢٠٠٥.

-ديفيد هيلد. نماذج الديمقراطية. ترجمة فاضل جتكر. ط١. بغداد، معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦.

-رونالدل. واتس. الأنظمة الفدرالية. كندا منتدى الاتحادات الفدرالية، ٢٠٠٦.

-عدنان عاجل. القانون الدستوري: النظرية العامة والنظرية الدستورية في العراق. بغداد، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
-فيليب غرين. الديمقراطية. ترجمة محمد درويش. بغداد، دار المأمون، ٢٠٠٧.
-كافي سلمان مراد الجادري. موقف الحكومة العراقية من القضية الكردية في المرحلة الأولى من عهد الاستقلال ١٠٣٢-١٩٣٩. بغداد، مكتبة مصر ودار المرتضى، ٢٠٠٩.
-لاري دايموند. الديمقراطية: تطويرها وسبل تعزيزها. ترجمة فوزية ناجي جاسم الرفاعي. بغداد، دار المأمون للترجمة والنشر، ٢٠٠٥.
- محمد بن هويدن ، الفدرالية في الامارات : النظرية والواقع والمستقبل ، ط١ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠١٠.
- محمد رقيب نعمان ، الفدرالية وضروراتها لقيام الدولة المدنية في اليمن ، ط١ ، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان ، القاهرة ،
-محمد عابد الجابري. الديمقراطية وحقوق الإنسان. ط٢. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.
-وليام بولك ، لكي نفهم العراق. ط١. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦.
- ياسين البكري وعبد العظيم جبر حافظ ، في الثقافة الديمقراطية ، ط١ ، مؤسسة مصر للكتاب العراقي ، بغداد ، ٢٠١١.
ثانياً – الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت).
– أحمد عبد الأمير الأنباري. الفساد المالي والإداري أبرز تحديات بناء العراق الجديد. مقال منشور على الانترنيت على الموقع الالكتروني: www.annabaa.org
– حيدر نجم. الفساد المالي ينخر في جسد الدولة. مقال منشور على الانترنيت على الموقع الالكتروني:http://www.nit gash.org
– خالد عليوي العرداوي، توزيع الاختصاصات والمسؤوليات في النظم الفدرالية والواقع الدستوري العراقي. بحث منشور على الانترنيت على الموقع الإلكتروني: www.fcdrs.com
– غسان سالم. قراءة في كتاب الديمقراطية التوافقية: مفهومها، نماذجها. مقال منشور على الانترنيت على الموقع http://www.ahewar.com
– النظام الفدرالي أحد المكاسب السويسرية الهامة. مقال منشور على الانترنيت على الموقع الالكتروني: http://www.swissinfo.ch